﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۚ أَلَا لَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَهُوَ أَسۡرَعُ ٱلۡحَٰسِبِينَ ٦٢﴾ [الأنعام: 62]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

العلاقةُ بين قهرِ اللهِ لعبادِه، وبين مآلِهم إلى عدْلِه وحسَابِه

لَمّا بيَّنَ اللّهُ تعالى في الآيةِ السّابقةِ قهرَه لعبادِه بأمرَينِ اثنَين: أحدُهما: إرسالُ الملائكةِ الَّتي تحفظُ عليهم أعمالَهم، والثّاني: إرسالُ ملائكةِ الموتِ تقبِضُ أرواحَهم، ناسبَ أن تأتيَ هذه الآيةُ الكريمةُ لبيانِ أنَّ مردَّ أولئكَ العبادِ ومَصيرَهم - بعدَ كلِّ ما سبقَ - إلى اللّهِ الَّذي يتولَّى أمرَهم، ويحاسبُهم بأسرعِ ما يكونُ وفقَ عِلْمِه وقُدرتِه، "فيحكمُ فيهم بعدْلِه، وهو يومئذٍ صاحبُ الحُكمِ، والقولِ الفصلِ، وهو تعالى أسرعُ الحاسبين"[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿رُدُّوٓاْ﴾: الرَّدُّ: صرفُ الشَّيءِ بذاتِه، أو بحالةٍ من أحوالِه، يُقالُ: ردَدْتُه فارتدَّ، قالَ تعالى: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُهُۥ عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ١٤٧﴾ [الأنعام: 147]. ومنَ الرَّدِّ بالذّات قولُه تعالى: ﴿فَرَدَدۡنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ﴾ [القصص: 13]، ومنَ الرَّدِّ إلى حالةٍ كانَ عليها: الرَّدُّ إلى اللّهِ تعالى، وهو المرادُ بقولِه: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۚ﴾، فالرَّدُّ كالرَّجْعِ، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٨﴾ [البقرة: 28]، وهو المرادُ هنا بقرينةِ: ﴿وَهُوَ أَسۡرَعُ ٱلۡحَٰسِبِينَ﴾[2].

2) ﴿مَوۡلَىٰهُمُ﴾: الوَلايةُ: تولّي الأمرِ، والوِلايةُ النُّصْرةُ، والوِلايةُ والوَلايةُ نحوُ: الدَّلالةُ والدِّلالةُ، وحقيقتُه: تولّي الأمر. والوَليُّ والمَولَى يُستعملانِ في ذلكَ، كلُّ واحدٍ منهما يُقال في معنَى الفاعل؛ أي:

(1) أسعد حومد، أيسر التفاسير، ص: 852.
(2) الرّاغب، المفردات: (رد).

الموالي، وفي معنَى المفعول؛ أي: الموالَى، فيُقالُ: اللّهُ تعالى وليُّ المؤمنين ومَولاهُم؛ أي: ناصرُهم، ومُتولّي أمرِهم؛ فمِنَ الأوَّل قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: 257]، ومِنَ الثّاني - وهو بمعنَى متولّي أمرِهم - قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۚ﴾[1]، والوالي في قولِه تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ١١﴾ [الرّعد: 11]؛ بمعنى: الوليّ.

ونفى اللّه تعالى الوَلايةَ بين المؤمنين والكافرين في آيات كُثُرٍ، منها قولُه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: 1]، وهذا اللّفظُ بصيَغِه الاشتقاقيّةِ المختلفةِ كثيرُ الورودِ في القرآن الكريم؛ لأهمّيّتِه الدّلاليّة[2].

3) ﴿ٱلۡحُكۡمُ﴾: حَكَم، أصلُه: منعَ منعًا لإصلاحٍ، ومنه سُمّيتِ اللِّجامُ حَكَمةَ الدّابَّة، فقيل: حكَمْتُه، وحكَمْتُ الدّابَّة: منعتُها بالحَكَمَةِ، وأحْكمتُها: جعلتُ لها حَكَمَةً[3]، ومنه قولُ جرير:

أَبَني حَنيفَةَ أَحكِموا سُفَهاءَكُمْ *** إنّي أخافُ عَلَيْكُمُ أنْ أغْضَبا[4]

والحُكمُ بالشَّيءِ: أن تقضيَ بأنَّه كذا، أو ليس بكذا[5]، وهذا المعنَى هو المرادُ هنا في قولِه: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡحُكۡمُ﴾؛ فالحُكمُ على العبادِ للّهِ وحدَه ﷻ دونَ غيرِه، وله الحُكمُ في كلِّ شيءٍ.

❁ المَعْنَى الإجْمَاليُّ:

ردُّ العبادِ إلى اللّه مولاهُم الحقِّ؛ ليحكُمَ بينهم بالعدْلِ والحقِّ

بعدَ الموتِ يُعيدُ اللّهُ ﷻ عبادَه إليه ليتولَّى الحُكمَ فيهم بالجزاءِ، فيُثيبَهم على ما عملوا منَ الخَيراتِ، ويُعاقبُهم على الشُّرورِ

(1) الرّاغب، المفردات: (ولى).
(2) سميح عاطف الزّين، تفسير مفردات ألفاظ القرآن الكريم: (ولي).
(3) الرّاغب، المفردات: (حكم).
(4) البيت للشّاعر جرير وهو في ديوانه، ص: 47، والزَّمخشريّ، أساس البلاغة: 1/206. يقول: "يا بني حنيفة امنعوا سفهاءكم عنّي كما تُمنع الدّابّة بالحَكمة، فإنّ غضبي عليكم شديد". وفيه ضرب منَ التّهديد؛ فخوفه عليهم كنايةٌ عن ذلك. يُنظر: الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/377 (الهامش).
(5) الرّاغب، المفردات: (حكم).

والسَّيّئاتِ، وهو تعالى يُحاسبُهم في أسرع زمانٍ وأقصرِه، لا يَشغلُه حسابٌ عن حسابٍ، ولا شأنٌ عن شأنٍ[1]، بل يحاسبُ النّاسَ جميعًا في مِقدارِ حلْبِ شاةٍ، وهو أسرعُ الحاسبين[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ أسلُوبِ الالتفاتِ في سياقِ الجُملِ المعطوفاتِ:

أثـرُ الالـتـفـاتِ في الـتّـشـويـقِ والتّنويعِ

قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ عطفٌ على ﴿تَوَفَّتۡهُ رُسُلُنَا﴾، وجاءَ الضَّميرُ في ﴿رُدُّوٓاْ﴾ للكُلِّ المدلولِ عليه بـ ﴿أَحَدَكُمُ﴾، وهو السِّرُّ في مجيئِه بطريقِ الالتفاتِ - منَ الخطابِ إلى الغَيبَةِ تَغليبًا[3]، ووردَ الإفرادُ أوَّلًا، والجمْعُ آخِرًا؛ لوقوعِ التَّوفّي على الانفراد، والرَّدِّ على الاجتماعِ. والالتفاتُ تشويقٌ للمضمونِ، وتنويعٌ للعَرضِ، وترصيعٌ للسّياق بالانتقالِ من صيغةٍ صرفيّةٍ إلى صيغةٍ صرفيّةٍ أخرى، وهو ما اعتمدَه القرآنُ في كثيرٍ منَ الآياتِ البيّناتِ.

إيثارُ الحرفِ (ثمّ) للدّلالةِ على التّراخِي في الرّدِّ إلى الله:

لكلِّ أجَلٍ كتابٌ، ولـكـلِّ مرحـلـةٍ أوانٌ

جاءَ العطْفُ بـ ﴿ثُمَّ﴾ الَّذي يُفيدُ تراخيَ الرَّدِّ عنِ التَّوفّي، "والتّراخي هنا لبيانِ مكانةِ الحسابِ، والرّدِّ على الله تعالى؛ لأنّ الالتقاءَ بحسابِ الله أمرٌ ذو خطرٍ عظيمٍ، لما كانوا يفعلون، غيرَ متوقّعين بعد ذلك من وقائعَ تزلزلُ قلوبَ الفاسقين، وتطمئنُّ لها قلوبُ المؤمنين"[4].

وقد جاءتِ الجملةُ معبِّرةً عنِ التّراخي؛ لكوْنِ الرّدِّ إلى الله يأتي آخرَ المطافِ، وسوفُ تمرُّ الأممُ على مراحلَ قبْلَه، ثمّ يُردّون إلى الله؛ ليَحكُمَ بينهم ويحاسِبَهم، فجاءَ السّياقُ متّسِقًا مع المعاني السّياقيّةِ المقدّمةِ في هذه الآيةِ الكريمةِ.

(1) السَّعديّ، تيسير الكريم الرَّحمن، ص: 214.
(2) محمّد الخطيب، أوضح التفاسير، ص: 159.
(3) الشَّوكانّي، فتح القدير: 2/176.
(4) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2528.

دلالةُ وقوعِ الظّاهرِ مَوقِعَ الضّميرِ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾:

جاء قولُه: ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ منتظِمًا مع قولِه: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ﴾، إلى آخرِ الآيةِ السّابقةِ، فالّذي يقهَرُ عبادَه، ويُرسِلُ عليهمُ الحَفَظَةَ، وملائكةَ الموتِ، هو اللّهُ لا أحدَ غيرُه، فذِكْرُ الاسمِ الظّاهرِ للفظِ الجَلالة (اللّه) له هيبتُه، حيث مُؤدَّى كلِّ ما سبَقَ إلى المصيرِ والخاتمةِ، والحُكمِ والجزاءِ يومَ القيامة، ولا ريبَ أنّ هيمنةَ اللّه وقهْرَه في كونِه، سوف يضعُ الأمورَ في نِصابِها، ويُرجِعُ الحقائقَ إلى ميزانِها، وأنّ الالتجاءَ إلى اسمِ الجلالةِ، وهو الاسمُ الأعظمُ للّه، عند جمهورِ علماءِ الملّةِ؛ لأنّ في ذكرِه الأكيدِ، يقينًا بأنّ المؤمنَ يأوي إلى ركنٍ شديدٍ.

لِلفظِ الجلالةِ سِرٌّ مخصوصٌ، لا يَستوعبُه الضّميرُ

الصِّفةُ وأثرُها في دِقَّةِ المعنَى، في قولِه تعالى ﴿مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۚ﴾:

قولُه تعالى: ﴿مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۚ﴾؛ أي: مالكُهم الّذي يلي أمورَهم على الإطلاق، لا ناصرَهم، كما في قولِه تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ لَا مَوۡلَىٰ لَهُمۡ ١١﴾ [محمّد: 11]. ولمّا كان المولَى هو المالكَ، جاءَت لفظةُ ﴿ٱلۡحَقِّۚ﴾ بالجرِّ صفةً لـ ﴿مَوۡلَىٰهُمُ﴾، الّذي هو صفةٌ لِلَفظ الجَلالة ﴿ٱللَّهِ﴾[1]؛ أي: مالِكُهم الحقُّ الّذي لا يَشوبُ مُلكَه باطلٌ يوهِنُهُ، كما هو الحالُ في مُلكِ غيرِه منَ المخلوقين، فهو مُلكٌ غيرُ نابعٍ من ذاتِه، وهو آيلٌ للزّوال، وكلُّ مُلك للّه فهو رمزٌ لمُطلَق الحُكم، دقّةَ تسْييرٍ، ونظامَ تدبيرٍ، وحكمةَ تصرُّفٍ؛ وهو بذلك مالكُ المُلكِ، وصاحبُ الملكوتِ، فهو مَولَى العبادِ صدقًا، وهو المهيْمنُ على مصائرِهم حقًّا؛ لأنّه مولاهُمُ الحقُّ.

وَلايـةُ اللـهِ على عبادِه ومالكيَّتُه الدّائمةُ، يقينٌ لا شكَّ فيه

بلاغةُ التّذييلِ بقولِه تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡحُكۡمُ﴾:

الجملةُ تذْييلٌ جارٍ على اللّسانِ العربيِّ فيما يُذكرُ منَ الأخبارِ المهمّةِ والعامّةِ الجامعةِ، ولأنّها تُؤكّدُ السّابقَ لم تحتَجْ إلى رابطٍ

تـذْيـيـلُ معـانِي المـصـائـرِ يُـؤكّـدُ حصولَها بيُسْرِ لـقـهْـرِه وقُـدرتِـه سُبحانَه

(1) العكبريّ، الإملاء: 1/245.

بحرفٍ، وإنّما جاءَت مستأنفةً؛ لتأخذَ طابعَ المعاني التّأسيسيّةِ المستقلّةِ ممّا يُناسبُ أهمّيّتَها، فقد جاءتِ الجملةُ ابتداءَ كلامٍ مُضمّنُه التّنبيهُ كما ذكرَ الماورديُّ في تفسيرِه.

دلالةُ أداةِ الاستفتاحِ في قولِه تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾:

تفرّدُه بالحُكمِ معنًى جليلُ القَدرِ في الاعتقادِ، يجبُ فتحُ القلبِ بالافتتاحِ قبلَ ذِكرِه

جاءَ السّياقُ في الجملةِ من قولِه تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾، مُصَدَّرًا بـ ﴿أَلَا﴾ الاستفتاحيَّةِ الَّتي تُؤذِنُ بالتَّنبيهِ إلى أهمّيَّةِ الخبرِ[1] الَّذي يَعقبُها، "وقولُه تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ﴾، ورد لفظُ ﴿أَلَا﴾ فيه للتّنبيهِ، وتقديمُه له على لفظِ ﴿ٱلْحُكْمُ﴾؛ للإشارةِ إلى أنّه وُجدَ له الحُكمُ، ولا حُكمَ لأحدٍ سواه، فليترقّبوا جزاءَ ما عملوا، والحسابُ قائمٌ ومؤكّدٌ"[2]، لذلك استُملِحَ البدءُ بأداةِ الاستفتاحِ؛ لِلفْتِ النّظرِ إلى أهمّيّة المصيرِ، وحساسيّةِ الحسابِ.

سِرُّ ورودِ لفْظِ ﴿ٱلْحُكْمُ﴾ في قولِه تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ﴾:

لا حُكمَ يومَ الدّينِ إلّا لله ربِّ العالمين

قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّۚ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ﴾، وقد جاء بكلمة ﴿ٱلْحُكْمُ﴾ هنا؛ "لأنّنا في دنيا الأغيار، قد يُسند سبحانه بعض الأحكام إلى بعض خلقه؛ فهذا يحكم، وذلك يتصرّف، وآخر يصدر قرارًا بالتّعيينات، وكلّها أحكام، أمّا في الآخرة فالحقّ يقول: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَۖ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴿١٦﴾﴾ [غافر: 16]"[3]، والمراد من أسلوب القصر تخصيص الحكم الأخرويّ بالله وحده، وتفرّده به.

دلالةُ الاختصاصِ بالقصْرِ في تقديمِ ﴿لَهُ﴾، في قولِه تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ﴾:

الحُكمُ على الحقيقةِ لله، ولا اعتِدادَ بحُكمِ مَن سِواه

في قولِه تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ﴾ قُدِّمَ الجارُّ والمجرورُ ﴿لَهُ﴾ على ﴿ٱلْحُكْمُ﴾ وهو مبتدأ، وخبرُه محذوفٌ مُقدَّمٌ عليه مُتعلِّقٌ بـ (له)؛ أي: الحكمُ كائنٌ أو مقرَّرٌ له ﷻ، وأفادَ هذا التَّقديمُ الاختصاصَ؛

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/279.
(2) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 5/2529.
(3) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 6/3686.

أي: الحكمُ للّهِ لا لغيرِه، فإنْ كانَ المرادُ منَ الحُكمِ جنسَه فقَصْرُه على اللّهِ، إمّا حقيقيٌّ للمبالغةِ في عدمِ الاعتدادِ بحُكمِ غيرِه، وإمّا إضافيٌّ للرَّدِّ على المشركين؛ أي: ليس لأصنامِكُم حُكمٌ معَ اللّه، وإنْ كانَ المرادُ منَ الحُكمِ الحسابَ؛ أي: الحكمُ المعهودُ يومَ القيامة، فالقصرُ حقيقيٌّ.

ولعلَّ المعنَى الثّانيَ هو الرّاجحُ بدليلِ قولِه بعدَه: ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾، فهو سُبحانَه أسرعُ مَنْ يُحاسِبُ فلا يتأخَّرُ جزاؤُه[1]، والمرادُ من أسلوبِ القصْرِ تخصيصُ الحُكمِ الأخرويِّ باللّه وحدَه، وتفرُّدُهُ به.

العطْفُ على جملةِ التّذييلِ وأثرُه في المعنَى، في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾:

أَسرَعُ الحاسِبينَ لا يَشغلُه حسابٌ عن حسابٍ

جاءَ العطفُ على جملةِ التَّذييلِ بجملة: ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾؛ للتَّنبيهِ إلى أهمّيَّةِ الخبرِ[2] الَّذي تتضمّنُه الآيةُ، وهي بلاغةٌ ضافيةٌ اعتنَى بها العربُ؛ لأنَّ العِبرةَ بالخواتيم، والتَّذييلُ زُبدةٌ وكلامٌ جامعٌ، يُقرّرُ أنَّ الحاكميَّةَ للّهِ وحدَه، وأنَّه أسرعُ الحاسبين دونَ سواه؛ أي: أنّه ﷻ له الفصْلُ والقضاءُ لا يَشغلُه حسابٌ عن حسابٍ، ولا شأنٌ عن شأنٍ؛ يُحاسبُ الخلائقَ كلَّهم في مقدارِ نصْفِ يومٍ مِن أيّامِ الدّنيا، كما وردَ به الحديثُ، وروِيَ أنّه يُحاسبُ النّاسَ في مقدارِ حلْبِ شاةٍ.

ولقد حسّنَ العطْفَ على التّذييلِ دفعُ ما يدورُ في الأذهانِ من كَثرةِ أعدادِ المُحاسَبين، وإنجازِ حسابِهم في وقتٍ طويلٍ، وقد سبَقَ قصْرُ الحسابِ والحُكمِ عليه وحدَه، فدفعَ العطفُ بالجملةِ ذلك المعنَى.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/280.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/3686.

علاقةُ سُرعةِ الحسابِ التّذْيِيليّةِ، بلفظِ ﴿ثُمَّ﴾ التّمهيليّةِ في الآيةِ:

على قَدْرِ العمَلِ تكونُ المعاجَلةُ في الحسابِ والثّوابِ

قد تضمَّنَ هذا السّياقُ بوعدِه ووعيدِه لَطيفةً بلاغيَّةً، لها صلَةٌ بما تقدَّمَها من حرفِ ﴿ثُمَّ﴾ التّمهيليَّةِ، وكانَ المخاطَبونَ فريقَين: فريقَ المؤمنينَ الصّالحين، وفريقَ الكافرينَ المتكبِّرين؛ وكلاهما مَرجعُه إلى اللّهِ تعالى، وكان المقامُ حينذاكَ مقامَ طَماعيَةٍ ومُخالفَةٍ؛ فالمؤمنونَ الصّالحونَ لا يُحبّونَ المُهلةَ؛ لما لهم عندَ اللّهِ تعالى منَ النَّعيم، والكافرونَ المتكبِّرونَ يُحبّون المُهلةَ؛ لما ينتظرُهم عندَ اللّهِ منَ الجحيم، فعُجِّلتْ بوعدِ اللّهِ المَسرَّةُ للصّالحين، والمُساءةُ للكافرين بقولِ مَن له الحُكمُ تعالى: ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾.

بلاغةُ التّعبيرِ بالجملةِ الاسميّةِ في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾:

كَثرةُ المخلوقين والوفاءُ بأرزاقِهم في وقتٍ واحدٍ، دليلٌ على القُدرةِ على حسابِهم في وقتٍ واحدٍ

قولُه تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾، نلاحظُ استعمالَ السّياقِ لوصْفِ اللّه تعالى، بأنّه ﴿أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾، ولا شكَّ أنّ الحُكمَ على العبادِ يومَ يقومُ الأشهادُ، يقتضي محاسبَتَهم على الفَتيلِ والقِطميرِ، وحيث إنّهم يعتقدون أنّ محاسبةَ البشرِ من بدءِ الخليقةِ إلى قيامِ السّاعةِ، وهُم ملايينُ منَ الأناسيِّ، سوف تستغرقُ محاسبُتهم زمنًا طويلًا، ودهرًا مَديدًا، كان منَ المناسبِ أن يصفَ اللّه نفسَه بأنّه أسرعُ الحاسبين، فهو إذا شاء حاسبَ عبادَه جميعًا في ساعةٍ واحدةٍ، كما هو مهيمنٌ بربوبيّتِه على كلّ ذرّةٍ في كونِه، وقد أجاب أحدُ العارفين باللّه عن هذا السّؤال، فقد سُئل: كيف يحاسبُ اللّه النّاسَ يومَ القيامةِ؟ فقال: (كما يرزقُهم في الدّنيا في فَورٍ واحدٍ، يحاسبُهم في الآخرة في فوْرٍ واحدٍ، وهو الّذي لا يَشغلُه شيءٌ عن شيءٍ)، وممّا يُقوّي هذا المعنى التّعبيرُ بالجملةِ الاسميّةِ الدّالّةِ على كونِ ذلك صِفةً ثابتةً للّه ربِّ العالمين في الدّنيا، وهي كذلك في الآخرةِ قياسًا على الدّنيا.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الرُّجوع والعَودة والرَّدّ:

الرُّجوعُ: نقيضُ الذّهاب، يُقال: رجع رجوعًا، فهو راجعٌ، ورجعتُه أنا رجْعًا، فهو مرجوعٌ؛ أي: مردودٌ، يتعدَّى ولا يتعدَّى، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [البقرة: 210]، وقال: ﴿وَإِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ﴾ [الأنبياء: 35][1]. والرُّجوعُ: فعلُ الشَّيءِ ثانيةً، ومصيرُه إلى حالٍ كانَ عليها؛ أي: المصيرُ إلى المَوضِعِ الَّذي قد كانَ فيه قبلُ[2]. والعَوْد: يُستعمَلُ في هذا المعنى على الحقيقةِ، ويُستعمَلُ في الابتداءِ مجازًا[3]، يُقالُ: قد عادَ إليَّ من فلانٍ مكروهٌ، وإن لم يكنْ قد سبقَه مكروهٌ قبلَ ذلكَ، وتأويلُه: أنَّه لحقَني منه مكروهٌ، ومنه قولُه تعالى: ﴿لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ﴾ [الأعراف: 88]، والمعنَى: أو لَتدخُلُنَّ في ديننا، فإنَّه عليه السلام لم يكن على دينِهم قطّ[4]، وبالنَّظرِ في هذه المعاني والرّجوعِ إلى معنَى (الرَّدِّ)، وهو الرَّدُّ إلى الحياة بذواتِ الأشخاص، يظهرُ جليًّا أنَّ استخدامَ البيانِ الإلهيِّ في سياقِه للفعْلِ (رُدّوا) أَليقُ من غيرِه.

العَوْدُ: رجوعٌ مخصوصٌ، والرَّدُّ: فيه معنَى الغلَبةِ والقُوّة

المولَى والوَليّ والنَّصير:

الوَليُّ يَجري في الصِّفةِ على المُعانِ والمُعين، تقولُ: اللّهُ وليُّ المؤمنين؛ أي: معينُهم، والمؤمنُ وليُّ الله؛ أي: المُعانُ بنصرِ اللهِ ﷻ، ويُقالُ أيضًا: المؤمنُ وليُّ الله، والمرادُ أنَّه ناصرٌ لأوليائِه ودينِه، ويجوزُ أن يُقالُ: وليُّ المؤمنين؛ بمعنَى: أنَّه يَلي حفظَهم وكلاءَتَهم. والوَلايةُ قد تكونُ بإخلاصِ المودَّة، و(الوليّ) و(المَولَى): متقاربان، لكنّ الوليَّ منَ الأسماء المتضايفةِ، ويقتضي أنّ مَن واليتَه مواليك، قال

بين الوَليّ والمولَى عمومٌ وخصوصٌ، والنّصيرُ خاصٌّ بالأفعالِ

(1) الحميري، شمس العلوم: 4/2433.
(2) العسكريّ، الفروق اللغوية، ص: 249 - 250.
(3) العسكريّ، الفروق اللغوية، ص: 250، والكفَوي، الكلّيّات: 2/390.
(4) العسكريّ، الفروق اللغوية، ص: 250.

تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: 257]، وقال في مَوضِع آخر: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلۡكَٰفِرِينَ لَا مَوۡلَىٰ لَهُمۡ ١١﴾ [محمّد: 11]، وقال: ﴿يَوۡمَ لَا يُغۡنِي مَوۡلًى عَن مَّوۡلًى شَيۡـٔٗا﴾ [الدّخان: 41]، وقال: ﴿مَأۡوَىٰكُمُ ٱلنَّارُۖ هِيَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ﴾ [الحديد: 15][1]، وأمّا النُّصرةُ فهي الوِلاية، وتكونُ بالمعونةِ والتَّقويةِ، وقد لا تُمكنُ النُّصرةُ مع حُصولِ الوَلاية، إذ لا بدَّ منَ المعونة والتَّقويةِ[2]، وأمّا المَولَى فهو مُتولّي أمورِ عبادِه، وسيِّدُهم، تقولُ: اللّهُ مَولَى المؤمنينَ بمعنَى أنَّه مُعينُهم، ولا يُقالُ: إنَّهم مَواليه بمعنَى أنَّهم مُعينوا أوليائه، كما تقول: إنَّهم أولياؤه بهذا المعنَى[3]، ولذلك فإنَّ هذا المعنَى للمَولى لا يُقالُ إلّا للّهِ ﷻ، فالمولَى الَّذي يتولَّى أمورَ عبادِه يومَ القيامة بعد أن يُردّوا إليه بعد البعث – كما في سياق الآية الكريمة – هو اللّهُ لا أحدَ سواه، فالنُّصرةُ والولايةُ منَ العبادِ لا محلَّ لها في هذا المقام، وبهذا يكونُ استخدامُ البيان الإلهيّ لكلمةِ ﴿مَوۡلَىٰهُمُ﴾ أجدرَ بمقام السّياق من غيرِها منَ المفردات.

الحُكم والقَضاء:

الحُكمُ مَرحلةٌ إلى القضاءِ

"القضاءُ يقتضي فصلَ الأمرِ على التَّمام، من قولِكَ: قَضاه، إذا أتمَّه وقطعَ عملَه، ومنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلٗاۖ﴾ [الأنعام: 2]؛ أي: فصلَ الحُكمَ به، وأمّا الحُكمُ فإنَّه يقتضي المنعَ منَ الخصومةِ، من قولِكَ: أحكمتُه، إذا منعتَه.. ويجوزُ أن يُقالَ: الحُكمُ فصلُ الأمرِ على الأحكامِ بما يقتضيه العقلُ والشَّرعُ، فإذا قيل: حَكمَ بالباطل، فمعناهُ أنَّه جعلَ الباطلَ مَوضِعَ الحقِّ. ويُستعمَلُ الحُكمُ في مَواضِعَ لا يُستعمَلُ فيها القَضاءُ، كقولِكَ: حُكمُ هذا كحُكمِ هذا؛ أي: هما

(1) الرّاغب، تفسير الرّاغب: 4/382.
(2) العسكريّ، الفروق اللغوية، ص: 577 - 578.
(3) الرّاغب، المفردات: (ولى)، والعسكريّ، الفروق اللغوية، ص: 578.

مُتماثلانِ في السَّببِ أوِ العلَّةِ أو نَحوِ ذلك. وأحكامُ الأشياءِ تنقسمُ قسمَين: حكمٌ يُردُّ إلى أَصلٍ، وحكمٌ لا يُردُّ إلى أصل؛ لأنَّه أوَّلٌ في بابه، ومنَ الثّاني حكمُ اللّهِ ﷻ؛ فأحكامُه ﷻ هي الأصلُ الأوَّلُ في بابِها[1]، وقال قتادة: الحِكمةُ: السُّنّةُ وبيانُ الشّرائع، وقيل: الحُكمُ والقضاءُ خاصّةً، والمعنَى متقاربٌ[2].

وممّا تقدَّمَ يتَّضحُ أنَّ الحُكمَ المسندَ إلى اللّهِ تعالى لا حُكمَ قبلَه ولا بعدَه، فليس هو مجرَّدَ قضاءٍ لفصلِ الأمر، أو إتمامِه، أو قَطْعِه، فهذا لا يليقُ في حقِّ اللّه ﷻ، وكذلكَ فإنَّ الحكمَ أشملُ وأوسعُ دَلالةً منَ القَضاء، ولهذا استَخدمَ سياقُ الآيةِ الكريمةِ كلمةَ (الحُكم) دونَ (القَضاء).

(1) العسكريّ، الفروق اللغوية، ص: 431 - 432.
(2) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 2/131.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي عشر، سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 11 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-63-7
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 11 : سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-63-7
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9795022 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»